وعضوي اللجنة التنفيذية للمنظمة، محمد زهدي النشاشيبي وزهير محسن[٣٢]. وابّان حرب تشرين الاول (اكتوبر)، دعا بعض المسؤولين اللبنانيين المقاومة الى «ضبط النفس» و«عدم القيام بعمليات انطلاقاً من جنوب لبنان»، وأعرب رئيس الحكومة اللبنانية، تقي الدين الصلح، بعد اجتماع لحكومته، في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر)، عن أمله في «ان يوقف الفدائيون نشاطهم من لبنان»[٣٣].

ظلّت العلاقات مع الاردن على ما كانت عليه من تأزّم، على الرغم من المحاولة التي بذلها وزراء الخارجيات والدفاع العرب في مؤتمر مجلس الدفاع العربي المشترك (القاهرة، ٢٧ ـ ١٩٧٣/١/٣٠)، لتخفيف حدّة الصراع الاردني ـ الفلسطيني. فقد ناقش المؤتمر مشروعاً لاحياء الجبهة الشرقية، واشراك الاردن في المجهود الحربي العربي. وعلّقت منظمة التحرير الفلسطينية مشاركتها في المشروع بموافقة الاردن على عودة المقاومة الى العمل فيه بحسب اتفاقيتي القاهرة وعمّان، والافراج عن الفدائيين المعتقلين في الاردن، وصرف النظر عن مشروع المملكة المتحدة. وعندما شكل الوزراء العرب لجنةمنهم لزيارة عمّان، وعرض الامر على الملك حسين، صرّح الناطق باسم المنظمة، كمال ناصر، بـ «ان موقف الثورة من اللجنة الخماسية يقرّره مدى ما تستطيع هذه اللجنة من اجتراحه وتحقيقه، ومدى جدية الدول العربية، وقدرتها على الاسهام في انتزاع حقوق المقاومة في الاردن، لا سيما وقد كانت التجارب السابقة بهذا الخصوص غير مشجّعة»[٣٤].

لم تكن المواقف الاردنية مشجّعة حقاً. فعشية القيام بتلك المحاولة، كانت الحكومة الاردنية منعت اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، المقيمين في الاردن، من السفر الى القاهرة للمشاركة في أعمال الدورة الحادية عشرة للمجلس. وفي الوقت الذي تعيّن على اللجنة العربية ان تكون موجودة في العاصمة الاردنية، اشترط الملك حسين، في خطاب ألقاه، في الثالث من شباط (فبراير)، لعودة المقاومة الى الاردن خضوعها لأمرة الجيش الاردني، وجدّد التزامه بمشروع المملكة المتحدة. وبعد ذلك بخمسة أيام، اعتقلت السلطات الاردنية أحد مسؤولي «فتح» البارزين، ابو داوود، ومجموعة من رفاقه، في اثناء توجّههم الى الارض المحتلة عبر الاردن، وأصدرت احكاماً باعدامهم، خفّفها الملك، بعد ذلك، استجابة لوساطات وضغوط من عدد من الملوك والرؤساء العرب[٣٥].

وعقب عقد قمّة زعماء دول المواجهة العربية (مصر، وسوريا، والاردن) في القاهرة، في أيلول (سبتمبر)، أصدر الملك حسين عفواً عاماً عن جميع المحكومين والمعتقلين والمطلوبين، شمل ٧٥٤ شخصاً، منهم ابو داوود ورفاقه. ونشرت الصحافة المصرية معلومات أفادت بأن العاهل الاردني وافق، في القمّة، على تجميد مشروع المملكة المتحدة[٣٦]. الّا ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي اجتمعت، في ذلك الوقت، للبحث في موضوع الجبهة الشرقية، الذي كان محور المناقشة في قمّة القاهرة، رأت ان السلطة الاردنية، بمشاركتها في محاولات احياء الجبهة الشرقية، استهدفت «فك العزلة العربية عنها، وتخفيف أزمتها الداخلية، دون الالتزام بالشروط الدنيا التي تكفل مشاركة الاردن الفعّالة في جبهة مقاتلة حقاً. وكان أحد اهداف السلطة الاردنية بذر الخلاف، والشقاق، وعزل المقاومة عن دول المواجهة الوطنية، التي هي الحليف الطبيعي لها»[٣٧].

ولم توفّر حرب تشرين الاول (اكتوبر) الفرصة لاستئناف العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية. فالسلطات الاردنية رفضت السماح للفدائيين بالتوجّه الى الارض المحتلة عبر الاردن، للقيام بمهمّات قتالية على الجبهة الاسرائيلية الخلفية، ممّا زاد في مشاعر المرارة والنقمة في صفوف المقاومة، التي طالبت بفتح الجبهة الاردنية. لكن، بعد توقّف الحرب، حدث أول اتصال بين الطرفين، عندما